Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/8
23 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٣٣ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ بمناسبة نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام اللاحق المؤرخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦ (S/1996/109) والمقدم عملا بقرار المجلس ١٠١٩ (١٩٩٥)، بشأن كرواتيا.

"ويشير المجلس إلى بيان رئيسه المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/2). وهو يعترف بالانخفاض الكبير الذي طرأ على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. إلا أنه يعرب عن قلقه إزاء ما يفاد به من وقوع حوادث منعزلة للقتل ولانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. ويسلم المجلس أيضا بالتقدم الملموس الذي أحرزته حكومة كرواتيا في التخفيف من المحنة الإنسانية التي يعانيها المسنون من السكان الصرب الذين بقوا في القطاعات السابقة في جمهورية كرواتيا. ويتطلع المجلس إلى أن تكفل الحكومة الكرواتية سلامة ورفاه هؤلاء السكان والتكفل بإمدادهم بالمساعدة الإنسانية الأساسية، بما في ذلك تسهيل وصولهم الى المرافق الطبية، وحصولهم على بدلات التقاعد وعلى الممتلكات. كما ينتظر من الحكومة الكرواتية أن تتابع بنشاط محاكمة الأشخاص المشتبه في أنهم ارتكبوا، في الماضي، انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان ضد الأقلية الصربية المحلية.

"ويطلب مجلس الأمن الى حكومة كرواتيا إيلاء الاعتبار الواجب لمنح عفو عام للصرب المحليين الذين لا يزالون قيد الاعتقال بتهم مردها الى اشتراكهم المزعوم في النزاع.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على جميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الدولية ومع أجهزتها المنشأة عملا بقراره ٨٢٧ (١٩٩٣). وينوه بأن القوانين الكرواتية التي تنص على التعاون التام مع المحكمة الدولية توشك، فيما يفاد، على الصدور. ويحث المجلس حكومة جمهورية كرواتيا على أن تفي بالتزاماتها المتصلة بالمحكمة الدولية بغير تحفظ ولا إبطاء.

9604229

"ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء حالة اللاجئين من جمهورية كرواتيا الراغبين في العودة. وهو يدين حقيقة أنه لم يتم، حتى الآن، اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد. كما يطلب الى الحكومة الكرواتية أن تتكفل بالبت السريع في جميع الطلبات التي ترد من اللاجئين، مؤكدا على أن ممارسة السكان الصرب المحليين لحقوقهم، ومنها الحق في البقاء في ديارهم أو مغادرتها أو الرجوع اليها بأمان وكرامة، والمطالبة باستعادة ممتلكاتهم، لا يجوز أن تكون مشروطة بإبرام اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويطلب المجلس إلى الحكومة الكرواتية أن تتخذ، فورا، التدابير اللازمة لتمكين الأشخاص المعنيين من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل. ويطلب المجلس أيضا إلى الحكومة الكرواتية أن تلغي القرار الذي سبق أن اتخذته بوقف العمل بمواد القانون الدستوري التي تؤثر على حقوق الأقليات القومية، وأن تشرع في إنشاء محكمة مؤقتة لحقوق الإنسان. وهو يذكّر الحكومة الكرواتية مرة أخرى بأن لتعزيز الاحترام الدقيق لحقوق الأشخاص المنتمين الى الأقلية الصربية صلة وثيقة بالنجاح في تنفيذ الاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق).

"ويعلن مجلس الأمن ترحيبه وتأييده لموافقة الحكومة الكرواتية على قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإيفاد بعثة طويلة الأجل لرصد احترام حقوق الإنسان في كل أنحاء جمهورية كرواتيا، كما يشيد بالعمل القيّم الذي اضطلعت به عملية الأنكرو وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية في هذا الميدان خلال العام المنصرم.

"ويطلب مجلس الأمن الى الأمين العام إبلاغه بانتظام وتقديم تقرير إليه عن هذه المسألة في موعد لا يتجاوز، بأي حال، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مستندا، في جملة أمور، إلى المعلومات المتاحة من سائر هيئات الأمم المتحدة المختصة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية، بشأن التقدم المحرز في التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية كرواتيا في ضوء هذا البيان.

"وسيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."
